مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٥٥

الأربعاء، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ٣٠/٢١

نيويورك

الرئيس:	السيد بو علاي	(البحرين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسونغي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/1172)

افتتحت الجلسة الساعة ٢٢/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (S/1998/1172)

الرئيس: أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل الى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض فقد تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد حمدون (العراق) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الرسالة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، الوثيقة S/1998/1172.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1998/1173، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل بها الرسالة المؤرخة ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة وضميمتها.

وقد تلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة من الرسائل التالية: رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، ستصدر بصفتها الوثيقة S/1998/1175؛ ورسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ستصدر بصفتها الوثيقة S/1998/1181؛ ورسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، ستصدر بصفتها الوثيقة S/1998/1182.

المتكلم الأول على قائمتي ممثل العراق، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حمدون (العراق): أتحدث إليكم الآن والصواريخ والقنابل تتساقط فوق مدن وقرى العراق الصامد الصابر. وأنا هنا لا أتحدث بلغة رمزية، أو عن عرض للألعاب النارية في سماء بغداد يستمتع به مشاهدو شبكة سي إن إن (CNN)، بل أتحدث عن قنابل تتساقط في هذه اللحظة لتمزق صدور الشيوخ والنساء، وتطفئ البسمة في وجوه الأطفال، بل وتنشر أشلاءهم في الفضاء. إنها أدوات دمار تحصد حياة المدنيين العراقيين الذين يعانون منذ ثماني سنوات من أشمل وأبشع حصار عرفه التاريخ. إن العدوان الذي شنته الولايات المتحدة وبريطانيا هذا اليوم أفصح دليل على غياب المبادئ في العلاقات الدولية، وعلى خضوع العالم لسلطة القوة الغاشمة.

إنه يوم بائس وحزين في تاريخ مؤسسة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ففي الوقت الذي كان فيه مجلس الأمن، وبمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، يناقش تقريري الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة عن حالة امتثال العراق، وقبل أن يصل المجلس إلى أي استنتاج حول هذا الموضوع، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بعدوانهما على العراق وطلبتا تعليق جلسة مجلس الأمن. وذريعتهما في العدوان هي أن أحد التقريرين، وهو تقرير اللجنة الخاصة، أشر عدم تعاون العراق التام معها. وهكذا أخذت الولايات المتحدة من جديد بيدها عنوة سلطة مجلس الأمن، وتجاهلت القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بل وتجاهلت حتى هيبة أعضاء المجلس المجتمعين الذين لم يسمح لهم حتى بإكمال مناقشتهم وفق مسؤوليتهم في حفظ السلم والأمن الدوليين.

لقد حذرنا مرارا من انحياز ولا موضوعية اللجنة الخاصة. وإن سلوك رئيسها يوم أمس وهذا اليوم أعطى دليلا إضافيا على أن عدم حياد وعدم نزاهة وعدم موضوعية الموظف الدولي يمكن أن تقود العالم إلى كوارث تكون أول ضحاياها الأمم المتحدة وهيبتها.

لقد أشر رئيس اللجنة الخاصة في تقريره يوم أمس إلـــى خمس حوادث من مجموع حوالي ٣٠٠ عملية تفتيش - وأكرر ٥ من مجموع ٣٠٠ - جرت منذ عودة اللجنة الخاصة لأنشطتها في العراق في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، واعتبر هذه الحوادث دليلا قاطعا على عدم تعاون العراق. فما هي هذه الحوادث؟

حادثة منها أن الجانب العراقي طلب من اللجنة الخاصة احترام العطلة الدينية للمسلمين في يوم الجمعة. وحادثة أخرى أوصله فيها الجانب العراقي إلى مقر منظمة غير عراقية ورفض مسؤولو تلك المنظمة دخوله إلى مقرهم. وحادثة ثالثة دخل فيها موقعا كان يتوقع أن يجد يه وثائق مزعومة ولم يجدها، أنها لم تكن هناك. وحادثة أخرى عن ورقة قلنا له: تفضل ناقشها معنا بحضور ممثل الأمين العام، وهي ما يسمى بورقة "القوة الجوية" فرض، وحادثة أخرى هي زيارة مقر الحزب، طلب فيها مسؤول الحزب إشعارا مكتوبا من بضعة سطور بالرغبة في تفتيش مقرهم فرفض.

وإكمالا لاستنتاجاته غير الموضوعية عن حالة تعاون العراق، قام رئيس اللجنة الخاصة هذا اليوم، ومن دون علم أو موافقة مجلس الأمن، بسحب مفتشيه من العراق ليجعل الأرضية ممهدة تماما للعدوان العسكري على العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا.

إن الضجة المفتعلة التي تثار حول أسلحة الدمار الشامل العراقية انما هي فرية كبرى. والفرية الأخرى هي الادعاء بتهديد العراق لجيرانه. وبالنسبة لأسلحة الدمار الشامل عملت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ نيسان/أبريل ١٩٩١، وبتعاون من الجانب العراقي، وأنجزتا الأساسي في مجال نزع السلاح. وأعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا أن مرحلة نزع السلاح انتهت عمليا، وأعلنت اللجنة الخاصة أنها على وشك إنهاء هذه المرحلة في ملف الصواريخ والملف الكيمياوي، وحددت فترة شهر تقريبا، على لسان رئيسها، لعمل ذلك.

فأين هي إذن الأسلحة المحظورة التي يدعون امتلاك العراق لها؟ ولو كان لدى اللجنة الخاصة أي دليل على امتلاك العراق لسلاح محظور أو مكوناته، فنحن نتحداها، مثلما تحديناها في السابق، أن تقدم الدليل المادي إلى مجلس الأمن. وسبق أن طالبها أعضاء في مجلس الأمن بذلك مرارا، وفشلت في تقديم أي دليل.

أما بشأن تهديد العراق لجيرانه، وعدا عن الاستثناء المعروف، فإننا نسأل مجلس الأمن من هي الدولة المجاورة للعراق التي تقول إن العراق يهدد أمنها وسلامتها؟ بل ونسأل أيضا ماذا عمل مجلس الأمن تجاه التهديدات التي يتعرض لها أمن وسلامة العراق كل يوم، وبعضها من أعضاء دائمين في مجلس الأمن، والبعض الآخر من دول مجاورة؟

ختاما، أدعو مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته التي نص عليها الميثاق وأن يطالب بالوقف الفوري وغير المشروط للعدوان الذي يتعرض له العراق. كما أذكر بما جاء في بيان قيادة بلدي هذا اليوم من الثقة بأن أبناء العراق سيثبتون من جديد خيبة وفشل هذا العدوان، مثلما أفشلوا كل عدوان سبقه.

في الختام اسمحوا لي أن أقول:

"رمضان مبارك للعراقيين الصامدين وللعرب وللمسلمين جميعا".

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نجتمع اليوم في وقت يتعرض فيه العراق لضربات شديدة بالقذائف والقنابل من جانب القوات المسلحة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لقد حدثت إصابات في الأرواح وخسائر مادية قيمة، وخلقت حالة تنطوي على تهديد للسلم والأمن ليس فقط في المنطقة ولكن فيما وراءها، وأود أن أذكر بأنه يوجد مواطنون روس في بغداد. واليوم ذكر السيد ايفانوف وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي أنه إذا بلغنا أن حياة هؤلاء المواطنين قد تعرضت للخطر فإن ذلك ستكون له عواقب وخيمة للغاية.

لقد لحق ضرر جسيم بالعمل الهائل الذي تحقق في السنوات الأخيرة من أجل التوصل إلى تسوية ما بعد الأزمة في منطقة الخليج الفارسي، ومن أجل تفكيك قدرة أسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها لدى العراق. وإن نظام المراقبة الذي أنشئ بعناية فائقة والذي استغرق وقتا طويلا في مراقبة البرامج المحظورة في العراق أصبح وجوده بالذات محل تشكيك. هذا التطور في الأحداث الذي ترفضه روسيا رفضا حازما سبب قلقا شديدا وإزعاجا عميقا. إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بقيامهما بهذا العمل من أعمال القوة من دون أي استفزاز تنتهكان انتهاكا صارخا ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والأحكام والقواعد المعترف بها بشكل عام للسلوك المسؤول من جانب الدول في الحلبة العالمية. وهذا العمل، من حيث الجوهر، ينطوي على تهديد لنظام الأمن الدولي كله، الذي تعمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيه كحلقة وصل مركزية.

إن لمجلس الأمن وحده الحق في تحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. إننا نرفض كلية المحاولات التي وردت في رسالتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتبرير استعمال القوة على أساس ولاية صدرت في وقت سابق من مجلس الأمن. إن قرارات مجلس الأمن لا تنص على أي مبرر للقيام بمثل هذه الأعمال.

أود أن أذكر بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن الأخير بشأن العراق. فالقرار ١٢٠٥ (١٩٩٨) ينص صراحة على أن مجلس الأمن

"يقرر وفقا لمسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي".

لذلك يتضح أن تلك الأعمال اتخذت انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. وإن المسؤولية الكاملة عن نتائج مثل هذه الأعمال يجب أن تتحملها الدولتان اللتان اختارتا أن تستخدما القوة بصورة أحادية لحسم مشاكلهما مع العراق. ولا يحق لأحد أن يعمل على نحو مستقل بالنيابة عن الأمم المتحدة، ناهيك عن الاضطلاع بمهام شرطي العالم. لقد دأبت روسيا على بذل جهود دبلوماسية مكثفة لتعزيز تسوية سريعة للحالة حول العراق. وإن إمكانيات التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للأزمة العراقية لم تستنفد قط، وهذا يتجلى بصورة خاصة في مسار التعاون العادي بصورة أساسية بين العراق والأمم المتحدة مؤخرا. والقيادة العراقية لا تزال تؤكد حتى الآن استعدادها لمواصلة ذلك التعاون.

ونؤمن بأنه على الرغم من وجود بعض المشاكل بشأن التعاون بين العراق واللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن الأزمة الحالية خلقت بطريقة مصطنعة، ويرجع ذلك جزئيا إلى التصرفات اللامسؤولة للرئيس التنفيذي للجنة الخاصة رتشارد بتلر. ففي ليلة ١٥ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام قدم تقريرا يعطي صورة مشوهة للحالة الحقيقية وخلص إلى نتيجة أن هناك عدم تعاون كامل من جانب العراق. تلك النتيجة لا تسندها الحقائق. وقام رتشارد بتلر، بدون أي تشاور مع مجلس الأمن بإجلاء جميع موظفي اللجنة الخاصة من العراق. وفي نفس الوقت، جرى تسريب التقرير بطريقة غير مقبولة على الإطلاق إلى وسائط الإعلام التي حصلت على النص قبل أن يحصل عليه أعضاء مجلس الأمن أنفسهم. إن تصرفاته أدت إلى تدهور حاد في الحالة المتعلقة بالعراق.

ومما له دلالة خاصة أننا، تماما في الوقت الذي كان ريتشارد بتلر يحاول خلال جلسة المشاورات التي عقدها المجلس اليوم، الدفاع عن الاستنتاجات التي توصل إليها في تقريره، أبلغنا بالضربة الموجهة ضد العراق، وأن تبرير ذلك العمل الأحادي كان بالضبط نفس التقرير الذي رفعه الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة.

وعلى ضوء هذه الحالة الجديدة في العراق، لا يسع الاتحاد الروسي أن يظل غير مبال. فنحن نناشد بوضع حد فوري لأعمال القوة العسكرية هذه، وبممارسة ضبط النفس والتعقل، وبعدم السماح بتصعيد الصراع، وهو صراع محفوف بعواقب يمكن التنبؤ بها تماما وهي عواقب وخيمة ليس بالنسبة للتسوية العراقية فحسب، بل أيضا بالنسبة للاستقرار الدولي برمته.

ونحن على اقتناع بأن حل المشكلة العراقية لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية على أساس الامتثال لقرارات مجلس الأمن وقواعد القانون الدولي.

ونحن ممتنون للأمين العام على بيانه اليوم الذي أكد فيه جملة أمور منها استعداده للترويج لتسوية سلمية للمشكلة في منطقة الخليج الفارسي.

ونعتقد أن لمجلس الأمن دورا يضطلع به وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم تقييم من حيث المبدأ للعمل العسكري الأحادي. وفي هذا السياق، تتصف جلسة اليوم بأهمية خاصة.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بعد ظهر هذا اليوم، بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة شن هجوم عسكري على العراق انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تحكم القانون الدولي. ولقد شعرنا بصدمة عميقة إزاء هذا العمل ونحن ندينه.

ولا بد من الإشارة بصورة خاصة إلى أن العراق قد استأنف، بفضل الجهود المشتركة التي بذلها الأمين العام والمجتمع الدولي، تعاونه مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة (اونسكوم) ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى أن التقدم قد أحرز أيضا في جهود التحقق.

وإزاء هذه الخلفية، يفتقر العمل العسكري الذي يقوم به البلدان من دون استفزاز إلى أي أساس على الإطلاق. ونشعر بقلق عميق إزاء سلامة وأمن شعب العراق وموظفي الأمم المتحدة في البلد.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على الملاحظات التي أدلى بها اليوم بشأن هذه المسألة.

لقد ذكر الوفد الصيني لدى افتتاح المناقشة التي جرت هذا الصباح بشأن مسألة صون السلم والأمن وبناء الثقة بعد انتهاء الصراع أننا ضد سياسات القوة أو اللجوء من طرف واحد إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية. ونعتقد أن هذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي، والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، وهي في حد ذاتها تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. والملاحظات التي أدلينا بها لم تكن غير مقصودة.

والصين تؤيد دوما تحقيق تسوية سلمية للنزاعات الدولية، وهي ضد استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

والخلافات القائمة بين اللجنة الخاصة والعراق على مسألة التحقق يمكن تسويتها على نحو مناسب عن طريق الحوار والتشاور. وإن استعمال القوة فضلا عن أنه لا يساعد على التوصل إلى تسوية، قد تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وللعلاقات بين العراق والأمم المتحدة، وللسلم والاستقرار في العالم وفي المنطقة.

ونطلب إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن توقفا فورا جميع الأعمال العسكرية ضد العراق، وأن تتجنبا أية أعمال أخرى قد تزيد من سوء الحالة، وأن تعودا إلى سبيل التعاون والحوار.

إن رئيس اللجنة الخاصة اضطلع بدور مشين في هذه الأزمة. والتقارير التي رفعتها اللجنة الخاصة إلى الأمين العام كانت منحازة ومضللة فيما يتعلق بالحقائق. ومن الصعوبة بمكان أن يتهرب رئيس اللجنة الخاصة من تحمل مسؤوليته في الأزمة الراهنة.

ومن الرسائل التي وجهتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى رئيس المجلس يمكن رؤية انهما اعتمدتا على تقارير اللجنة الخاصة ذات الصلة بوصفها الحجة الرئيسية لاستعمال القوة ضد العراق. ولعل ذلك هو تماما هدف تلك التقارير، ولكن لا بد لي من الإشارة إلى أنه مهما كانت النية وراء إعداد رئيس اللجنة الخاصة للتقارير، وكيفما حاولت البلدان التي تقرأها أن تستغلها، فليس هناك في الواقع حجة أو سبب لاستعمال القوة ضد العراق.

ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق تسوية مناسبة لمختلف التناقضات أو الخلافات بشأن مسألة التحقق من الأسلحة في العراق إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

إن ميثاق الأمم المتحدة يوكل إلى مجلس الأمن تحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذه المرحلة الحاسمة من الحرب والسلم، ينبغي للمجلس أن يتحمل هذه المسؤولية المقدسة. ونحن على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في بذل جهد من أجل تحقيق هذا الغرض.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل ساعات قليلة قامت القوات المسلحة للمملكة المتحدة، إلى جانب القوات المسلحة للولايات المتحدة، بعمل عسكري في العراق. وهذا القرار لم يكن قرارا متسرعا.

ثمة طريق طويل أوصلنا إلى هذه الأزمة. لقد كان بإمكان العراق في أية نقطة على ذلك الطريق أن يختار التعاون كاملا وبحرية، مما كان يجنب القيام بالعمل الذي حُملنا على القيام به. وجدير أن نستعرض ذلك الطريق لنرى سبب وصولنا إلى هذه النقطة.

إن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي أنهى حرب الخليج اشترط لوقف إطلاق النار أن يدمر العراق أسلحة الدمار الشامل التي يملكها، وأن يوافق على رصد التزامه بتدمير هذه الأسلحة.

لماذا كان هذا التأكيد حيويا للغاية؟ لأن العراق قام من دون استفزاز بغزو الكويت. ولأن العراق أطلق عشوائيا، في سياق ذلك الصراع، صواريخ تسيارية في هجمات على بلدان مجاورة. ولأن العراق أظهر فعلا أنه مستعد لاستعمال أشد الأسلحة فتكا وراغب في ذلك. ولقد استعمل أسلحة كيميائية بكثافة ضد إيران وضد مواطنيه المدنيين بالذات في حلبجة عام ١٩٨٨، مستعملا غاز الخردل وغاز الأعصاب، مما سبب مقتل آلاف المدنيين. وصدام حسين هو الزعيم الوحيد على الإطلاق الذي أذن

باستعمال غاز الأعصاب. وعدد ضحايا الأسلحة الكيميائية في الحرب الإيرانية - العراقية بلغ أكثر من عشرين ألفا. وحسبما تم الكشف عنه بتمهل بعد حرب الخليج، استحدث العراق كميات هائلة من الأسلحة من النوع الأشد فتكا.

لقد أنشئت اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة من أجل إزالة أسلحة العراق ذات القدرات التدميرية الهائلة ومن أجل تقديم كشف حساب كامل وقابل للتحقق لما أنتجه العراق واستعمله في الماضي. وبغية إكمال هذه المهمة، أعطيت اللجنة الخاصة في عام ١٩٩١ إمكانية الوصول المباشر وغير المشروط وغير المقيد إلى جميع المناطق والمرافق والمعدات والسجلات التي ترغب في تفتيشها.

لكن العراق لم يقدم أبدا للجنة الأمم المتحدة الخاصة التعاون الذي كانت تحتاجه لتنهي مهمتها. وبدلا من ذلك، أخفى الدليل على برامجه السابقة والحالية واتبع سياسة مضايقة وخداع لإعاقة اللجنة عن مهمتها. لقد أعاق العراق عمليات التفتيش كلما كان يخشى وجود شيء يدينه. ولم يعد وثائق تعرف اللجنة أنها موجودة، وثائق من الممكن إقامة الدليل على أنها تتصل ببرامج العراق الخاصة بأسلحة الدمار الشامل. حتى وثيقة "القوة الجوية" الشائنة لم تسلم حتى الآن.

وطوال الأشهر الأربعة عشر الماضية، استثار العراق بشكل متعمد سلسلة من الأزمات في محاولة لإنهاك إرادة المجتمع الدولي: في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وشباط/فبراير ١٩٩٨، وآب/أغسطس ١٩٩٨، وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفي كل مرة، لجأوا الى سحب التعاون لزيادة المراوغة ولنشر قدرتهم العسكرية على حد سواء.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في آخر لحظة، عندما علم العراقيون بأنهم يوشكون على التعرض للهجوم، عرضوا التعاون الكامل غير المشروط وغير المقيد مع اللجنة وأوقف الهجوم. وقد قمنا بهذا الجهد الإضافي الأخير راغبين لنتجنب استخدام القوة. لكننا قلنا في ذلك الوقت أننا سنصدق وعد صدام حسين، لكن إذا أخلف وعده مرة أخرى، فلن تكون هناك فرصة ثانية. وأضاف الأمين العام في كلمات التحذير، كما فعل آخرون عن طريق قنوات مع بغداد ولم يُستمع الى تلك الكلمات.

يوضح تقرير اللجنة الخاصة أن العراق لم يف مرة أخرى بوعوده. ويفصل التقرير، ليس فقط العرقلة وإنما أيضا كونها تتصل اتصالا مباشرا بالوثائق، والمواقع والأفراد الذين من الممكن أن يحلوا لغز أماكن أسلحة الدمار الشامل وقدرات صنعها. إن العرقلة ليست مقصورة لذاتها، ولكنها خطة خداع لمنع تحديد مواقع تلك الأسلحة وتدميرها.

لقد أوضحت اللجنة الخاصة المرة تلو المرة أنها لن يمكنها إحراز تقدم في توضيح المسائل البارزة وإنشاء نظام رصد وتحقق فعال إلا إذا قدم العراق تعاونا حقيقيا. ومن المؤسف، أن التعاون لم يقدم. وتاريخ الإخفاء والخداع الكامل المستمر هو السبب الذي أوصلنا الى نقطة العمل العسكري.

وفي هذا، أهدافنا واضحة: تجريد العراق من قدرته على بناء واستخدام أسلحة الدمار الشامل، والقضاء على التهديد العسكري الذي يفرضه العراق على جيرانه. ولذلك، فإن الأهداف المختارة تتصل بقدرته العسكرية، أسلحة الدمار الشامل التي في حوزته وقدرته على تهديد جيرانه.

هناك أساس قانوني واضح للعمل العسكري في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. القرار ١١٥٤ (١٩٩٨) أوضح أن أي انتهاك يقوم به العراق لالتزاماته بالسماح للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول غير المقيد ستكون له أوخم العواقب. لقد اتخذت ثلاثة قرارات وانقضت تسعة أشهر. القرار ١٢٠٥ (١٩٩٨) أثبت أن قرار العراق الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة انتهاك صارخ للقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي أرسى شروط وقف إطلاق النار في ١٩٩١. ولذلك، بمقتضى ذلك القرار، جدد المجلس ضمنا الإذن باستخدام القوة الممنوح في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠). وتقرير السفير بتلر يوضح أنه، بالرغم من تعهدات العراق بالتراجع عن قراره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، فإنه لم يقتصر على عدم استئناف التعاون التام مع اللجنة الخاصة، وإنما فرض قيودا جديدة على عملها.

لقد قال رئيس الوزراء البريطاني في بيانه في وقت مبكر هذا المساء،

"هذا الإجراء كان من الممكن تجنبه. منذ حرب الخليج، عمل المجتمع الدولي على وقف صدام حسين عن الاحتفاظ بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتطويرها وعن مواصلة تهديد جيرانه. ومن أجل أمان واستقرار المنطقة والعالم الأوسع،

لا يمكن أن يسمح له بالقيام بذلك. وإذا لم يتخل عن طريق العقل والدبلوماسية، عن برنامج أسلحته ذات الدمار الشامل، فإنه يجب أن تجرد وتدمر بالقوة العسكرية. وبعد استنفاد جميع الطرق الأخرى، ليس هناك بديل عملي"

السيد نيهوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): كوستاريكا، باعتبارها بلدا صغيرا، مسالما، ديمقراطيا، منزوع السلاح، اتبعت، ولا تزال تتبع، بشكل ثابت سياسة دولية قائمة على مبدأ رفض استعمال القوة في العلاقات بين الدول. وهذه السياسة الطويلة الأمد تستند الى خبرتنا الوطنية وإلى اقتناع ثابت بأن القانون الدولي هو الأداة الملائمة المشروعة الوحيدة لعلاج وحل النزاعات بين الدول.

وطوال السنتين الماضيتين، طبقت كوستاريكا - بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن - هذه السياسة المبدئية بالتأييد النشط لاستخدام الوسائل السلمية لتسوية النزاعات، وهي وسائل منصوص عليها في الفقرة ٣٣ من الميثاق، كمسألة ذات أولوية قصوى. وعلاوة على ذلك، أكدت كوستاريكا مجددا بهذه الصفة بالذات أن اللجوء الى استخدام القوة المتوخى كتدبير استثنائي في الفصل السابع، المادة ٤٢، من الميثاق يقع ضمن الاختصاص الوحيد الخالص لمجلس الأمن، وأن هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة وحده هو الذي يمكن أن يأذن بالقيام بعمل جماعي من ذلك النوع.

في هذا السياق، علمت كوستاريكا بقلق بالغ بالهجمات الجوية التي شنتها اليوم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على منشآت عسكرية في بغداد بالعراق. وإزاء تلك الأحداث، تؤكد كوستاريكا مجددا موقفها الطويل الأجل برفض الاستخدام الانفرادي للقوة وتصر على التمسك بالصكوك القانونية الدولية.

ومع ذلك، تود كوستاريكا أن تقول إنها شهدت بخيبة أمل طوال هاتين السنتين مع سياسة الحكومة العراقية بتحدي وتجاهل الالتزامات الدولية. وهذا السلوك الخطير الذي تمارسه السلطات العراقية قوض التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق، وقضى على الثقة الدولية في وعود العراق، وألحق ضررا بالغا بظروف معيشة السكان المدنيين في البلاد، وأوصل علاقات العراق مع المجتمع الدولي الى طريق مسدود.

ومن ثم، تناشد كوستاريكا العراق بقوة أن ينهي مرة واحدة وإلى الأبد ودون أية شروط إجراءاته المثيرة، وأن يفي بالتزاماته دون تأخير بما يتفق بالشروط التي وضعها مجلس الأمن، وأن يتبع مسلكا يتفق مع ما تعهد بالقيام به ومع وعوده التي قطعها للمجتمع الدولي.

وكوستاريكا تناشد اليوم جميع الأطراف المعنية بأن تبذل كل ما في وسعها، عن طريق اللجوء المكثف الى القانون والدبلوماسية، للتوصل الى حل سلمي للأزمة الحالية.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الجلسة التي نعقدها هذا المساء مناسبة كئيبة للتأمل في تطور سعينا جميعا إلى تلافيه لفترة ليست بقصيرة. ففي هذا العام وحده، واجه مجلس الأمن أزمات متكررة في علاقته مع العراق. ولقد بذل الأمين العام ومجلس الأمن بأسره والعديد من أعضائه جهودا تستحق الثناء أشاعت الأمل أكثر من مرة في التنفيذ الكامل للالتزامات العراقية بموجب قرارات مجلس الأمن بالوسائل السلمية. ومن ناحية أخرى، سبق لمجلس الأمن أن أوضح في وقت سابق من هذا العام لدى إقرار مذكرة التفاهم التي توصل إليها الأمين العام مع العراق، في قراره ١١٥٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨ أن أوخم العواقب ستترتب على قيام العراق بانتهاك أي من التزاماته.

لقد كان ذلك بمثابة رسالة واضحة بيَّنت الجدية التي يعلقها المجلس على عمل نزع السلاح في العراق. وما كان أيضا إلا فرصة من سلسلة من الفرص التي أتاحها المجلس للعراق للتخفيف من حدة التوترات والمضي قدما في عملية نزع السلاح التي لم تنته. لكن العراق، ولسوء الحظ، لم يستفد استفادة كاملة من تلك الفرص.

ومن المؤسف أن نجد أنفسنا اليوم في حالة تتصف بعمل عسكري ضد العراق. وكنا نفضل عوض ذلك لو كنا في وضع يمكننا من المضي قدما على الفور باستعراض شامل كان مجلس الأمن يعمل بصبر واجتهاد لإجرائه في الأشهر القليلة الماضية. إننا نأسف بشكل خاص لأن القيادة العراقية نفسها حالت دون القيام بذلك الاستعراض بأن حنثت بآخر تعهد لا لبس فيه قطعه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بإبداء تعاون كامل وغير مشروط. وكان ينبغي أن يكون واضحا لهم أن من شأن إدامة الأزمات أن يؤدي عاجلا لا آجلا إلى القيام بعمل حازم. وكان ينبغي لهم أن يفهموا فهما أفضل موقف مجلس الأمن الذي أعلن بالإجماع مرارا وتكرارا

ومفاده أن إعاقة العمل الهادف إلى نزع السلاح هو أمر غير مقبول.

لقد بلغنا مرحلة بات من الصعب معها التكهن كيف يمكن للمجلس أن يتعاطى مع العراق على أفضل وجه ممكن في المستقبل. ونود في هذه اللحظة أن نشدد على أننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء الأرواح البشرية وإزاء مصير جهود الإغاثة الإنسانية. ومن الضروري استكشاف جميع السبل الممكنة بغية مواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. كما نود أن نرحب باستعداد الأمين العام للاضطلاع بدوره في هذه المهمة الهامة.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن البرتغال يحدوها الأمل دائما في أن يجد مجلس الأمن حلولا سلمية لحالات الصراع، ولا يخالجها شعور مغاير في حالة العراق.

إننا دائما من القائلين أن التعاون الكامل من جانب العراق مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ضروري لإتمام مهام نزع السلاح، ولكفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مما يمكّن المجلس بالتالي من رفع الجزاءات المفروضة على العراق. ولقد كان من شأن تأكيد اللجنة الخاصة على إبداء العراق تعاونا كاملا، على نحو ما وعد به في رسائله المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أن يمكن المجلس من التعجيل في المضي قدما في إجراء استعراض شامل لجميع ملفات نزع السلاح، كما اقترح الأمين العام. غير أنه بعدما بذل مجلس الأمن العديد من الجهود والمحاولات الرامية إلى العودة بالعراق إلى مسار التعاون، أفاد آخر تقرير للرئيس التنفيذي للجنة الخاصة أن العراق لم يحترم ما قطعه من تعهدات وأنه في الواقع لم يتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة الخاصة.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل طرح خيارات ممكنة متعددة كي ينظر فيها المجلس للخروج برد على تقرير اللجنة الخاصة. لقد كانت البرتغال مستعدة للنظر في تلك الخيارات وقد أعلنت ذلك صباح هذا اليوم. إلا أنه جرى إبلاغنا في هذه الاثناء بالقرار الداعي إلى سحب جميع موظفي اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من العراق لأسباب تتعلق بسلامتهم. كما زود اليوم الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة أعضاء المجلس بعناصر جديدة تتعلق بمدى عدم تعاون العراق.

وهكذا وجد مجلس الأمن نفسه أمام إعلان للسفير بتلر بأن العراق لم يبد تعاونا كاملا. وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أوضحتا على نحو تام الشهر الماضي أنهما ستعمدان، في حال عدم إبداء العراق تعاونا كاملا، إلى اتخاذ إجراء من دون العودة إلى المجلس لذا لم يفاجأ وفدي باتخاذ قرار بالقيام بعمل عسكري. ومن الطبيعي أنه سيتعين على المجلس تقييم تبعات العمل العسكري فيما يتعلق بتحقيق الهدفين المتمثلين في نزع سلاح العراق وصون السلم والأمن في المنطقة.

إن البرتغال تأسف بعمق لعدم التمكن من إيجاد حل سلمي. إلا أن السبب الرئيسي للأزمة الراهنة هو سياسية التعنت التي يتبعها حكام العراق برفضهم الامتثال لقرارات مجلس الأمن. إنني، بوصفي رئيسا للجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) حساس بشكل خاص لعواقب هذه الأزمة على الشعب العراقي وسعيت إلى القيام بكل ما هو ممكن في سياق البرنامج الإنساني من أجل التخفيف من معاناتهم.

إن البرتغال ستسعى إلى مواصلة المساهمة على نحو نشيط في إيجاد السبل الآيلة إلى التخفيف إلى أدنى حد ممكن من آثار الظروف الراهنة التي أتت لتزيد من صعوبة الظروف المعيشية الصعبة أصلا للشعب العراقي، إلا أنه يجب علينا أيضا أن نتذكر أن المسؤولية الأولى عن رفاه جميع العراقيين تقع على عاتق سلطات ذلك البلد.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بدأت قوات التحالف اليوم عمليات ضد أهداف عسكرية في العراق. إن عملنا العسكري الجاري حاليا هو عمل كبير. فنحن نركز على برامج أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق وعلى قدرته على تهديد جيرانه.

إن قوات التحالف تقوم بعملها بموجب السلطة التي تمنحه إياها قرارات مجلس الأمن. وهذا العمل هو رد ضروري ومناسب على رفض الحكومة العراقية المستمر الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وعلى ما يمثله عدم امتثال العراق من تهديد للسلم والأمن الدوليين. إن قواتنا، بقيامها بهذا العمل، اتخذت تدابير ملائمة للدفاع عن نفسها ضد أي تدخل من جانب العراق وبذلت كل جهد ممكن لتجنب إيقاع إصابات في صفوف المدنيين وإحداث ضرر ملازم.

وكما يعلم المجلس جيدا، لم يتم اللجوء إلى القوة العسكرية إلا بعدما بات أكيدا أن الدبلوماسية استُنفدت.

لقد اتخذ التحالف هذا الإجراء بدافع الضرورة، وحكومة العراق تتحمل المسؤولية الكاملة عن التبعات المترتبة على هذه العملية العسكرية. لم نتصرف بتسرع، بل على العكس، لقد عملت الولايات المتحدة مع شركائها في مجلس الأمن طوال الأعوام الماضية على بذل جهد صادق ومستدام في سبيل التوصل إلى حل سلمي للمواجهة التي تسبب بها العراق. ولأسباب لا يعرفها أحد أفضل من صدام حسين، اختار العراق رفض ذلك الجهد.

في أعقاب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، نص قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) على وقف لإطلاق النار؛ ولكنه فرض أيضا عددا من الشروط الأساسية على العراق، من بينها تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقبول العراق بعمليات تفتيش تقوم بها الأمم المتحدة.

وعمد المجلس في قراراته - بما فيها، بالإضافة إلى القرار ٦٧٨ (١٩٩١)، القرارات ٧٠٧ (١٩٩١)، ٧١٥ (١٩٩١)، ١١٥٤ (١٩٩٨)، ١١٩٤ (١٩٩٨)، ١٢٠٥ (١٩٩٨) وغيرها - إلى إيراد تلك الشروط والتشديد عليها، بما فيها "الكشف الكامل والنهائي والتام" (القرار ٧٠٧ (١٩٩١)) عن جميع جوانب برامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل و "الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد" (المرجع نفسه) للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية" إلى أي وإلى كافة المناطق والمنشآت والسجلات والمعدات ووسائل النقل التي يرغبون في تفتيشها"، إن الامتثال العراقي لجميع هذه المتطلبات هو عنصر أساسي من السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

ورغم ذلك، قام العراق مرارا وتكرارا بأعمال تشكل خروقات فاضحة ومادية لهذه الأحكام. لقد أكد المجلس في عدد من المناسبات أن أعمالا عراقية مماثلة تشكل خروقات كهذه، وكذلك تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

قبل شهر واحد فقط، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهدت حكومة العراق بإبداء تعاون كامل وغير مشروط مع اللجنة الخاصة، على نحو ما تنص عليه هذه القرارات. ووصفته الحكومة العراقية بأنه "قرار واضح وغير مشروط للحكومة العراقية باستئناف التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية".

وأعلن العراق أن بإمكان مفتشي الأسلحة "أن يستأنفوا على الفور جميع أنشطتهم وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن". ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العراق لم يلغ القيود التي فرضها على لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم يقدم تلك التأكيدات إلا بعد أن واجه تهديدا موثوقا باستخدام القوة. ولكن القوة العسكرية لم تستخدم آنذاك لأن الولايات المتحدة، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجلس، سعوا إلى إيجاد حل سلمي للحالة التي أوجدها العراق، واختاروا إعطاء العراق فرصة أخيرة لاختبار نواياه.

وفي تلك المناسبة لم يف العراق بتأكيداته. وكما يوضح تقرير اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أخفق العراق في توفير تعاونه الكامل الذي وعد به في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وهكذا ترك اللجنة الخاصة غير قادرة على الاضطلاع بمهمة نزع السلاح التي كلفها بها مجلس الأمن.

وبرفض تقديم الوثائق والمعلومات التي طلبتها اللجنة الخاصة في نطاق ولايتها، وبفرض قيود جديدة على مفتشي الأسلحة، وبتكرار منع الوصول إلى المرافق التي رغبت اللجنة الخاصة في تفتيشها، يكون العراق قد أخل مرة أخرى بشكل سافر ومادي بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وأود هنا أن أتوقف برهة لأثني على العمل المهني البارز الذي يؤديه أعضاء اللجنة الخاصة الموهوبون، ورئيسها التنفيذي، ريتشارد بتلر. فالجهود التي يبذلونها منذ عام ١٩٩١ حتى يومنا هذا تعكس الجدية التي ينظرون بها إلى ولايتهم. ومع تعرضهم بصورة متكررة لنمط من التحرش يمارسه حشد من المسؤولين العراقيين، سعوا دائما إلى أداء واجباتهم بطريقة دقيقة وجادة، وقد نجحوا في ذلك.

لقد أدرك العراق تماما أن اللجنة الخاصة ستبلغ مجلس الأمن بدقة بكل أفعاله. بل الواقع أن الحكومة العراقية لم تنتظر تقرير اللجنة الخاصة، وسبقت بعرض تفسيراتها الملتوية للأحداث على مجلس الأمن بالأمس، لأن القادة العراقيين فهموا أن تقرير اللجنة الخاصة سيستند إلى الوقائع.

وبعد انتهاكات العراق الصارخة والمادية لالتزاماته بموجب القرارات ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) و ١١٥٤ (١٩٩٨) و ١١٩٤ (١٩٩٨) و ١٢٠٥ (١٩٩٨) وقرارات أخرى، بالإضافة إلى عدم وفائه بالالتزامات التي تعهد بها، مارس الائتلاف اليوم السلطة التي خولها قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩١) للدول الأعضاء باستخدام كل الوسائل الضرورية لضمان امتثال العراق لقرارات

المجلس، واستعادة السلم والأمن في المنطقة. وأي محاولة للعراق للهجوم على قوات الائتلاف أو لبدء عمل عدواني ضد دولة مجاورة، سيقابلها الائتلاف برد سريع.

وكما أعلن الرئيس كلينتون هذا المساء، فإننا لو تأخرنا ولو بضعة أيام بعد تقديم تقرير الرئيس بتلر، لكنا قد أعطينا صدام حسين مزيدا من الوقت لتفريق قواته وحماية أسلحته. كما أن شهر رمضان المقدس عند المسلمين يبدأ في نهاية هذا الأسبوع. والشروع في عمل عسكري خلال شهر رمضان سيهين مشاعر العالم الإسلامي، وبالتالي يضر بعلاقاتنا مع البلدان العربية وبالتقدم الذي أحرزناه في مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وشدد الرئيس كلينتون أيضا على أن القرار باستخدام القوة لا يكون اطلاقا بلا تكلفة. فكلما وضعت القوات الأمريكية في طريق الخطر، تكون هناك خسائر في الأرواح. ومع أن ضرباتنا تركز على قدرات العراق العسكرية، فستكون هناك إصابات غير مقصودة بين العراقيين. والحقيقة هي أن صدام حسين، في الماضي، وضع المدنيين العراقيين عمدا في طريق الخطر، في محاولة خبيثة للتأثير على الرأي العام.

وقد أكدت وزيرة الخارجية ألبرايت هذا المساء أن شجارنا ليس مع الشعب العراقي. بل على النقيض من ذلك، فإننا نقر بأن العراقيين كانوا أول ضحايا عدم تعاون صدام حسين على المستوى الدولي، وحكم الرعب الذي يمارسه على الصعيد الداخلي. كما أن الولايات المتحدة كانت رائدة في إنشاء برنامج للأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمدنيين العراقيين، ودعمت توسيع هذا البرنامج في وقت سابق من هذا العام. وأكدت وزيرة الخارجية ألبرايت أيضا أننا، في تنفيذ العمل العسكري، سنبذل قصارانا لتقليل الخسائر المدنية إلى الحد الأدنى، وسندعم العراقيين الذين يعملون من أجل ذلك اليوم الذي يصبح فيه شعب بلدهم حرا في اختيار قادته وفي تشكيل مصيره.

إن سياسة العراق القائمة على التحدي العنيد وعدم الامتثال، استوجبت اللجوء إلى القوة العسكرية. والولايات المتحدة لم تسع إلى المواجهة ولم تتخذ هذا القرار باستخفاف. والائتلاف يتوقع الآن من القيادة العراقية على أعلى مستوى، أن تبدي على الفور امتثالها غير المشروط لأحكام قرارات مجلس الأمن.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس من الصعب أن نقول على من نلقي اللوم عن الأزمة بين العراق والأمم المتحدة، هذه الأزمة التي احتلت مساحة كبيرة من مجمل عبء العمل في مجلس الأمن خلال العامين اللذين جلسنا فيهما على هذه الطاولة.

إن حكومة العراق هي التي رفضت المرة تلو الأخرى التقيد بالالتزامات الواضحة التي بت فيها مجلس الأمن بالإجماع. ومن الواضح أيضا أن العراق لم يف بالوعد الذي قطعه للأمين العام قبل شهر واحد فقط، بأن يتعاون بالكامل ودون شروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة.

وهذا الوضع طرح على مجلس الأمن تحديا صعبا، لأن مسألة امتثال العراق هي حقا مسألة على هذا المجلس أن يعالجها. ونحن الجالسين حول هذه الطاولة مسؤولون عن تنفيذ قرارات المجلس. ونحن الذين ينبغي أن نقرر مسار العمل. ويمكنني أن أعلن الليلة، كما أعلنت من قبل، أنه عندما ينتهك العراق التزاماته انتهاكا سافرا، وعندما تستنفد جميع الوسائل الدبلوماسية، ستكون حكومتي مستعدة لتأييد قرار في مجلس الأمن بشأن عمل عسكري، باعتباره الملاذ الأخير. ولكن مجلس الأمن هو المختص باتخاذ هذا القرار.

واليوم، وبدون مثل هذا القرار، اتخذ إجراء عسكري ضد العراق قبل بضع ساعات. وتم تنفيذ هذه الضربات الجوية بينما كان أعضاء مجلس الأمن يجتمعون في مشاورات غير رسمية ويناقشون آخر تقرير من لجنة الأمم المتحدة الخاصة عن تعاون العراق، وكذلك رسالة الأمين العام التي أرسلها في ساعة متأخرة ليلة الأمس.

وقد قال الأمين العام في وقت سابق من هذه الليلة إن اليوم يوم حزين للأمم المتحدة وللعالم. وحكومة بلادي تأسف لهذه الهجمات الجوية والنتائج التي قد تترتب عليها بالنسبة للمدنيين في العراق. ونأسف أيضا لأن مجلس الأمن وضع أمام أمر واقع - فلم تكن لدينا حتى فرصة للانتهاء من تقييمنا لآخر التطورات، قبل أن يصبح الإجراء العسكري حقيقة واقعة. ونخشى ألا يساعد ذلك كثيرا في استئناف عمليات التفتيش، لأن هدف المجلس الغالب يجب أن يظل تخليص العراق من برامجه لتطوير هذه الأسلحة الرهيبة التي تسمى أسلحة الدمار الشامل.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجتمع مجلس الأمن هذا المساء تحت تأثير تطور خطير

في الأحداث في منطقة الخليج. ومنذ اتخاذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في نيسان/أبريل ١٩٩١، ما فتئ المجلس يتصدى للمهمة الصعبة التي تتمثل في ضمان تعاون النظام العراقي مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ولايتيهما. ومع أن التعاون العراقي لم يكن مرضيا منذ البداية، فإن اللجنة الخاصة والوكالة أنجزتا عملا قيما للغاية في تخليص العراق من أسلحته للدمار الشامل المعروفة على نطاق واسع. ومن المؤسف أنه في الوقت الذي كان المجلس يستعد فيه لإجراء استعراض شامل لنظام الجزاءات المفروض على العراق، وفقا لما اقترحه الأمين العام، ووجه المجتمع الدولي مرة ثانية بمأزق آخر. ولو أن العراق أبدى تعاونه الكامل، وامتثل لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ومذكرة التفاهم، لما شهدنا الأزمة الحالية.

وقد بلغنا عصر اليوم أن إجراء عسكريا تم البت فيه، في نفس اللحظة التي كان مجلس الأمن يجتمع فيها لمناقشة التقرير الذي قدمه الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة. وكنا نتوقع أن نشارك في مناقشة حول الخيارات الثلاثة التي اقترحها الأمين العام في رسالته. وكما تبين، فإن مجلس الأمن لم تتح له الفرصة للتوصل إلى استنتاجاته.

ونحن نأسف لحقيقة أن الظروف أدت إلى استخدام القوة. ولطالما حبذت البرازيل الحوار والدبلوماسية وتعددية الأطراف في صياغة الردود على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. واستخدام القوة العسكرية لا يجوز التفكير فيه خيارا إلا كملاذ أخير. وعند التفكير بالفعل في استخدام القوة، ينبغي أن يكون ذلك في إطار متعدد الأطراف. ومجلس الأمن لا يزال هو الهيئة الوحيدة التي لديها السلطة القانونية للتفويض بإجراءات تستهدف إنفاذ الامتثال لقراراته.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تمشيا مع تعليق رئيس وزرائنا اليوم أود الإدلاء بالبيان التالي.

إن الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة من نائب رئيس وزراء العراق إلى الأمين العام قد حركت الآمال في أن يستأنف العراق التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان مجلس الأمن يتطلع إلى إجراء استعراض شامل لامتثال العراق لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة وهو استعراض كان من المقرر إجراؤه بعد تأكيد تعاون العراق الكامل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فبمجرد استئناف التعاون الكامل يمكن الوفاء بجميع الالتزامات بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتتضح آفاق رفع الجزاءات، التي انتظرتها اليابان طويلا كي تعيد صداقتها التقليدية مع شعب العراق.

غير أنه كان لزاما على المرء أن يخلص، مع الأسف، كما أوضحت رسالة الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إلى أن استئناف العراق للتعاون مع اللجنة الخاصة غير كاف وأن سلوك العراق يشكل انتهاكا خطيرا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي نص على شروط وقف إطلاق النار في عام ١٩٩١، وكذلك لمذكرة التفاهم الموقعة في شباط/فبراير من هذا العام من الأمين العام ونائب رئيس وزراء العراق.

وحتى الآن ما برح مجلس الأمن ودول أعضاء كثيرة تعمل جاهدة من أجل حث حكومة العراق على التعاون الكامل وغير المشروط مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتبذل أقصى الجهود الدبلوماسية لضمان امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتقدمت اليابان من جانبها بمساع عديدة لدى حكومة العراق وبذلت جهودا عديدة بالتعاون مع الدول الأخرى المعنية، في مجلس الأمن وفي غيره من المحافل بغية تصحيح النهج العراقي. غير أن العراق، للأسف، تقاعس عن التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة، مما أدى إلى العواقب التي نواجهها اليوم.

ونظرا إلى مجرى الأحداث على النحو المذكور أعلاه فإن اليابان تؤيد الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

وتحث اليابان حكومة العراق بشدة على الامتثال الفوري وغير المشروط لكل التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسوف يتمكن العراق بذلك من تطبيع علاقته بالمجتمع الدولي ويتم الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في أقرب وقت ممكن. وتأمل اليابان بإخلاص أن يتحقق ذلك قريبا. وتأمل في الوقت نفسه أن تخف محنة الشعب العراقي في أقرب وقت ممكن.

السيد جاني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المؤسف أن تسير الأمور على هذا النحو. ومع ذلك فلا ضرورة للبكاء على ما فات. فقد وقع ما وقع. وعندما بحثنا صباح هذا اليوم في الخيارات

التي يقدمها الأمين العام بعد آخر تقرير لبعثة الأمم المتحدة الخاصة كنا نظن أنها تشكل مخرجا ممكنا من المأزق الذي وجدنا أنفسنا فيه - ولم نكن ندري أنه قد فات الأوان. ومن المؤلم حقا أن تعين استخدام القوة لمعالجة الحالة.

فإلى أين نذهب من هنا؟ ربما نكون بعد سكون العاصفة في وضع أفضل لنرى بمزيد من الوضوح أفضل السبل للسير في عملنا المعتاد. وسوف يعتمد هذا بطبيعة الحال على ما إذا كان عمل ما سيترك لنا. وأيا كانت النتيجة فإننا نود أن نشهد استعادة وحدة المجلس. فإن لم يحدث هذا فستتعطل بشكل خطير قدرة الجهاز الحيوي في الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبعد هذا القول، لا نزال نرى أن يستأنف العراق التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفق ما تقضي به قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فبهذه الطريقة يستطيع المجلس أن يسير وفق ما خطط له في إجراء الاستعراض الشامل. ومع ذلك نرى أن أي استعراض شامل لا بد أن يراعي مسألة أسرى الحرب الكويتيين والوثائق والممتلكات الأخرى التي أخذت بصورة غير مشروعة من الكويت إبان الغزو. ونرى بالتأكيد أن مصالح الدول الصغيرة يجب أن تحمى. وهذا هو السبب في أننا نصر على هذه النقطة إصرارا قويا.

ونحن مدركون أيضا لمحنة الأبرياء من شعب العراق. وفيما يتعلق بهذه المسألة فإننا نرى أن ثمة إجماعا في المجلس على بذل كل جهد ممكن لتخفيف معاناتهم.

كذلك فالناس في المنطقة ينشدون السلام. فقد قضوا ليال طويلة مؤرقين. وآن الأوان لكي ينالوا قسطا من الراحة.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يساور وفدي قلق بالغ إزاء تطور الأحداث حاليا. إنه أمر يبعث على القلق البالغ لأنه حين يعكف مجلس الأمن لأول مرة على مناقشة التقارير المقدمة إلينا اليوم من لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية - وقبل أن ينتهي المجلس من نظره في تلك التقارير يُتخذ قرار بضرب العراق استنادا الى التقارير نفسها، والواقع أن الضربة جارية حاليا.

وكما قلنا مرارا في هذا المجلس فإن أي قرار باتخاذ إجراء آخر ضد العراق يظل من مسؤولية مجلس الأمن وحده. واحتفظنا بهذا الموقف وحرصنا على أن ينعكس في قراراتنا. وفي البيان الذي أدلينا به في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، أثناء النظر في القرار ١٢٠٥ (١٩٩٨) أوضح وفدي

"أن مشروع القرار الحالي لا يتضمن ما يمكن أن يفتح الباب بأي حال لاتخاذ أي نوع من الخطوات بدون إذن واضح ومحدد من مجلس الأمن. ويسعدنا في هذا الصدد أن نلاحظ أن مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار

'يقرر، وفقا لمسؤولياته الأساسية بموجب الميثاق، عن صون السلام والأمن الدوليين أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي، وفي جملة أمور، على أساس هذا الفهم، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار'." (S/PV.3939، الصفحة ٧)

ونأسف لأن الفهم المتفق عليه حينذاك في المجلس، والذي على أساسه شاركنا وغيرنا كثيرون في مناسبات عدة، في توافق للآراء، لم يؤخذ في الاعتبار عندما اتخذ قرار ضرب العراق اليوم.

ونجد مزيدا من الصعوبة في فهم أسباب اعتداء اليوم، في ضوء محتويات التقريرين والرسالة المقدمة إلى المجلس اليوم. وكما لاحظ الأمين العام في رسالته التي قدم بها تقريري الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة، فإن

"يذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العراق 'قدم مستوى التعاون اللازم للتمكن من إكمال الأنشطة المذكورة أعلاه على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية'." (S/1998/1172)

وفيما يتعلق باللجنة الخاصة قال الأمين العام،

"ويتضمن تقرير اللجنة الخاصة مواد تتصل بمسائل ترجع إلى ما قبل ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفيما يتعلق بالفترة منذ ذلك الحين يعرض التقرير صورة مختلطة وينتهي إلى أن اللجنة الخاصة لم تحظ بتعاون تام من جانب العراق". (المرجع نفسه)

وبحسب قراءتنا للتقرير فإن ذلك لا يفيد بأي شكل أن اللجنة الخاصة عانت من انعدام التعاون تماما، بل على العكس، يفيد بوجود قدر كبير من التعاون معها. وإزاء هذين الموقفين للوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة، عرض الأمين العام بحكمته ثلاثة خيارات ممكنة نرى نحن أنها كانت يمكن أن تدفع عملية نزع سلاح العراق قدما.

وإن أي قرار يتخذ لإجبار العراق على الامتثال للقرارات دون إذن مسبق من المجلس يتعارض في رأينا مع روح ومقاصد تلك القرارات نفسها لأنه حرم المجلس أيضا من فرصة تحليل التقارير التي قدمت اليوم واتخاذ قرار جماعي بشأنها.

ولهذه الأسباب وتمشيا مع سياستنا المعلنة بشأن عدم استخدام القوة لحسم المنازعات الدولية نأسف للضربات الجوية التي وجهت ضد العراق اليوم وندعو إلى وقفها فورا وإلى وقف تصعيد التوتر، إذا أراد المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره وأن يستمر في الوفاء بولايته التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقرأ البيان الصحفي الذي أصدرته اليوم الحكومة الفرنسية، ونصه كما يلي:

"تأسف فرنسا بشدة لسلسلة الأحداث التي أدت إلى توجيه الضربات العسكرية الأمريكية ضد العراق والآثار الإنسانية الخطيرة التي قد تترتب عليها بالنسبة لشعب العراق.

وتأسف لأن الزعماء العراقيين لم يتمكنوا من التدليل على روح التعاون الكامل الذي ينص عليه تنفيذ مذكرة التفاهم المؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ بين الأمين العام للأمم المتحدة والسيد طارق عزيز، مما كان يمكن أن يسمح بإجراء الاستعراض الشامل لنزع الأسلحة العراقية المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١١٩٤ (١٩٩٨)".

وأود أن أشكر الأمين العام على البيان الذي أصدره هذا المساء عندما واجهته الحقائق بينما كان مجلس الأمن يعقد مشاوراته. لقد أيدنا دوما الإجراءات الدؤوبة التي لا تعرف الكلل للأمين العام من أجل ضمان سيادة القانون بالرغم من العقبات والمآزق التي تبرز.

ويذكرنا الأمين العام مرة أخرى هذا اليوم، وهو يوم حزين بالنسبة للأمم المتحدة، بأن واجب المنظمة يقتضي أن تضطلع بدورها.

السيد أيسونغي (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وبدوري أريد أن أعرب عن أسف وفدي إزاء المنعطف الذي اتخذته الأحداث منذ صباح هذا اليوم بالرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلت على جميع المستويات.

فالأزمة الطويلة التي سادت بين دولة عضو في الأمم المتحدة ومجلس الأمن كان يمكن تفاديها في ضوء المبادرات التي اضطلع بها في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام من جانب الأمين العام، الموجود هنا، ومن جانب جميع أعضاء مجلس الأمن. لقد أعطتنا تلك الجهود بصيص أمل باحتمال التوصل إلى حل سلمي لسوء التفاهم وانعدام التفاهم بين الجانبين. ومن أسف، إننا لا يسعنا سوى الخلوص إلى أن هذه الحالة الذهنية الجديدة التي نشأت والأمل الذي انبعث قد صدعتهما بشدة الأحداث التي علمنا بوقوعها اليوم. لكننا نود أن نهنئ الأمين العام على استعداده للمساعدة في الإسهام ببذل مزيد من الجهود للتوصل إلى حسم المسألة بالطرق السلمية.

الرئيس: بذلك يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.